السلطة في المجتمع العربي المعاصر بين الفكر والتطبيق

للأستاذة الدكتورة حياة ناصر الحجي
جامعة الكويت

الملخص

السلطة بالمفهوم الحديث هي حاكم ونظام حكم. وقد مرّت السلطة بهذا المفهوم- في الوطن العربي- بمراحل متفاوتة من المثالية والتراجع كما ارتبطت بالوعي العربي.

لم يواجه إنسان العصور الإسلامية الأولى أية أزمات دستورية، إذا كانت نصوص القرآن الكريم هي المواد الدستورية التي تقيد بها الحكم والحاكم والمجتمع آنذاك. ولكن البعد عن هذه النصوص أوجد منفذًا لحدوث تناقض بين الفكر والتطبيق، وكانت المبادىء الدستورية لإقامة حكم ترتضيه الشعوب الإسلامية هي العدل في الداخل والأمان في الخارج.

إن السلطة بجوهر معانيها الإنسانية تتجلى في العدل والصدق والإحسان ونكران الذات، وقد بدأ التراجع عن أسس السلطة العادلة يظهر بوضوح منذ القرن الثالث الهجري- التاسع الميلادي- بعد أن بدأ تكالب أصحاب السلطة على تحقيق المنافع الشخصية، وأصبح البحث عمن ينكر الذات ويخدم العباد أمرًا صعبًا.

وكانت الشورى في بدء الحكم الإسلامي عن المحور الأساسي الذي انبثقت منه القرارات الجماعية، ومع اتساع الدولة الإسلامية وطغيان الماديات-عزف الفقهاء الذين كانوا يسدون النصح إلى الحكام - عن مجالس الحكم. ومع تلاشي طابع الشورى تضاءلت قوة السلطة المركزية، وظهرت السلطات الصغرى شرقًا وغربًا، وكان ذلك سببًا في ظهور الخطر الصليبي، وبدأت مرحلة جديدة من حكم الأجانب - عرقا - المسلمين - عقيدة. ولم يشعر الإنسان العادي بهذا الفرق العرقي - حيث كانت الرابطة الأساسية بين تلك الشعوب هي الإسلام. وكانت هذه الرابطة الدينية هي التي تصدت للعدوان الصليبي، ولكن النزعة نحو المنفعة الخاصة كانت لاتزال باقية، بل وتعمقت مع استمرار حكم الأجنبي.

لقد كان القضاء دائمًا هو ضمير الأمة، ومن هنا كانت الرابطة الوثيقة بين القضاة والشعب. ويظهر التلازم منطقيًا في العلاقة المباشرة بين الحاكم والمحكوم وبين توفر مبدأ العدالة، ولكن بدأت هذه العلاقة تنتهي، حتى وصل الأمر إلى إقامة الحكام في قلاع ذات أسوار عالية وأصبحت المناداة بالحرية والأمان رمزيًا، وأصبح جل هم العامي الحصول على قوت يومه، وبدأت السلطة تصبح سيفًا مسلطاً على رقاب الناس، وخفتت مصابيح العلم واقتصر على شئون الدين. ومع انحسار مبدأ العدالة تلاشت هيمنة الملك مع تراجع مظلة الحرية.

ومن هنا انطلقت المحاولات للتخلص من السيطرة الأجنبية والسعي لتحقيق الوحدة العربية بعد أن شملت التجزئة الخضوع الشامل للاحتلال الأجنبي الغربي. وقد أتى الاستقلال من السيطرة الأجنبية لكل دولة على حدة، أي أن الاستقلال والحرية التي حصل عليها العرب جلبت معها التجزئة، وغاب إطار الوحدة السياسية التي عاشها العرب على مرّ القرون.

ومع فشل محاولات الوحدة في العصور الحديثة عن طريق المناداة بالقومية العربية بدأ التفكير على أساس العودة إلى الفكر الإسلامي، وإن كانت فكرة القومية العربية استمرت متوقدة ولها صدى إيجابي في نفوس الكثيرين.

وهناك فئة ثالثة تدعو إلى تطبيق مبادىء الشريعة الإسلامية مع ما تهيئه من تسامح وانفتاح يتيح لها

استيعاب جميع الذين لا ينتمون لأي جماعة، ويعتقدون أن حرية الفكر عند الإنسان أمر مفروغ منه، ويجب عدم الاعتداء عليه، أو إلغائه بل تأكيده بالمبادىء التي يقوم عليها الإسلام.

ولاشك أن الزلزال الفكري الناتج عن العدوان العراقي على الكويت قد أكّد فشل التيار القومي العربي، وعدم واقعية الشعارات التي رفعها دعاة الوحدة العربية، وبرز الشرخ الفكري واضحًا بين شعوب الخليج العربية، وبعض الشعوب العربية الأخرى ـ مما جعل التيار الفكري العام في الخليج أبعد ما يكون عن الدعوة إلى الوحدة العربية وبدأت التوجهات إلى وحدة إقليمية خليجية تظهر واضحة بين شعوب الخليج العربي.

السلطة بالمفهوم الحديث هي حاكم ونظام حكم، وقد مرت السلطة ـ بهذا المفهوم ـ في الوطن العربي بمراحل متفاوتة من المثالية والتراجع، كما ارتبطت ارتباطًا طرديًا مع الوعي العربي.

وإذا سلمنا بأن هناك تقديرًا عامًا لمشاكل الوطن العربي السياسية في النصف الأول من القرن الحالي، فماذا عن الوعي الشعبي نحو السلطة في العصور المتقدمة؟ لم يعش إنسان العصور الإسلامية الأولى أزمات دستورية، ذات أبعاد خطيرة على حياة الأمة، وما حدث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم من أحداث جانبية كاجتماع السقيفة لاختيار خليفة للمسلمين أو حروب الردة فقد كانت محدودة التأثير في وقائعها ونتائجها، وسرعان ما تجاوزتها الأمة باستثناء الفتنة الكبرى التي كانت لها ظروفها الخاصة غير العادية على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية ـ فإذا استثنينا هذه الحالة فإنه يمكن القول: إن نصوص القرآن الكريم كانت من الأعم الأغلب هي المواد الدستورية التي تقيد بها الحكم والمجتمع آنذاك، ولكن البعد عن هذه النصوص أوجد منفذًا لحدوث تناقض بين الفكر والتطبيق، فانبرى علماء الفكر الإسلامي للعمل على تحديد المباديء الفكرية الدستورية اللازمة لإقامة حكم ترتضيه الشعوب الإسلامية، وكان على رأس هذه المبادىء العدل في الداخل والأمان في الخارج. ويؤكد ابن المقفع أن السلطة التي تقوم على المبادىء الدينية تحصد الرضا الجماعي. فهل يعني هذا أن السلطة القائمة على المبادىء الإنسانية ولت وانتهى أمرها، واستدعى الوضع في القرن الثاني للهجرة (الثامن الميلادي) دعوة لكبار المفكرين لضرورة العودة إلى هذه القواعد؟

إن السلطة بجوهر معانيها الإنسانية تتجلى في العدل والصدق والإحسان ونكران الذات، وهو ما يسميه ابن المقفع السلطة الدينية التي تحقق رضا الشعب وتنزل السخط منهم منزلة الراضي في الإقرار والتسليم، وهنا تظهر مسألة في غاية الأهمية، وهي رضا الشعب، فيقول ابن قتيبة إنه لا ينبغي للوالي أن يرغب في الكرامة التي ينالها من العامة كرها.. لقد بدأ التراجع عن أسس السلطة العادلة يظهر بوضوح في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي مما استوجب الدعوة والعمل للتفكر مرة أخرى في هذه المبادىء من أجل صالح الأمة، وتحصين بلاد الإسلام بالعدل والسلام.. لقد بدأ تكالب أصحاب السلطة على تحقيق المنافع الشخصية واضحًا، وأصبح البحث عمن ينكر الذات ويخدم العباد يشغل أهل الحكم.

وكانت الشورى في بدء الحكم الإسلامي هي المحور الأساسي الذي انبثقت منه القرارات الجماعية، وقد كان أصحاب الرأي الراجح علمًا وتجربة هم ركيزة الشورى، ثم أصبحت واجب الفقهاء يسدون بها نصيحة واستنارة لأولي الحكم، ومع اتساع الدولة الإسلامية وطغيان الماديات عزف أولئك الفقهاء عن مجالس الحكم، وأنيطت المهمة بالقضاة ليلعبوا دور النصحاء في الشورى والإفتاء، وكانت إناطة الوظيفة بهم بين قبول ورفض منهم، وبين إقناع وعزل من الحاكم.

ومع تلاشي طابع الشورى تضاءلت قوة السلطة المركزية، وظهرت السلطنات الصغرى شرقًا وغربًا، واقتصر حكم الخليفة العباسي على بغداد وما حولها دون ولايات الشرق والغرب. فكان هذا الضعف الداخلي عاملاً رئيسيًا في ظهور الخطر الصليبي، ونجاحه في إقامة الممالك اللاتينية في الساحل السوري. وتحول دور الفقهاء والقضاة من إسداء النصح للحكام إلى بث الوعي بين صفوف الأمة الإسلامية. وهنا حاول بعض من بيدهم شيء من السلطة إيجاد نظم توفّر قدرًا أكبر من الحرية والأمان. ولكن السؤال هنا هل حققت هذه الدويلات التي شغلت مساحات واسعة من الدو ل العربية الإسلامية تلك الأهداف المأمولة أو أنها كانت مجرد تنظيمات سياسية لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وبالتالي ضمان المنفعة الخاصة؟ وهل

حصل الفرد العادي في هذه المجتمعات المستقلة على آماله في الحرية والأمان؟ لم يتغير وضع الإنسان المسلم في هذه المجتمعات الجديدة على الرغم من تغير جنسية الحاكم، وبدأت مرحلة جديدة من حكم الأجانب عرقًا المسلمين عقيدة، ولم يشعر الإنسان العادي بهذا الفرق العرقي حيث كانت الرابطة الأساسية بين تلك الشعوب المحكومة هي الإسلام. بل كانت هذه الرابطة العقائدية هي التي تصدت للعدوان الصليبي وقد رفع راياتها الأكراد والترك وغيرهم من الأعراق غير العربية. وكان تطابق فلسفة السلطة مع مبادىء العقيدة كبيرًا مع تلك المواجهات، لكن النزعة الإنسانية نحو المنفعة الخاصة كانت باقية أزلاً، وتعمقت مع استمرار حكم الأجنبي. وقد حاول الأجانب المسلمون صرف نظر الفرد العادي عنها بأمرين أساسيين في إطار الحكم الإسلامي وهما: **الشرعية والشعبية**. وقد تحققت الشرعية مع الحرص على تواجد الخليفة العباسي في جميع الاحتفالات الرسمية والشعبية، وإن كان طيلة تلك القرون لا يملك من أمر نفسه شيئًا. أما الشعبية فقد تجلّت في أمرين رئيسيين هما: **إقامة المنشآت العامة والمؤسسات العلمية والاجتماعية**، وترك جميع الوظائف في دواوين الدولة لأبناء الشعب المحكوم المسلم منهم والذمي على حد سواء. ولكن هل يكفي هذا الإطار المادي لقبول فكرة أن حكم الأجنبي المسلم يحقق للشعب العربي الحرية والأمان. قد يكون الوضع مقنعًا لعامة الناس ولكن ماذا عن العلماء والقضاة والفقهاء هل حقق ذلك الوضع الاجتماعي قبولاً لديهم؟ من الصعب التأكد من تلك القناعة، ويظهر أن الحكام الأجانب المسلمين أدركوا أن ذلك كله ليس كافيا ولابد من إيجاد جسر يجعل تلك الطبقة المفكرة تتقبل مسكهم لزمام السلطة في البلاد وكان المخرج هو نظام الشورى وأخذ رأيهم فيما يعن لرجال الحكم من مشاكل وقضايا فيتحقق لهم بذلك المنفعة والمكانة. لقد أدرك أصحاب السلطة أولئك أن من البلاء أن يكون الرأي لمن يملكه دون من يبصره. إلا أن تلك الشورى لم تكن أبدًا وسيلة للحكم فكثيرًا ما كان السلطان يعزل القاضي قبل أن يقدم على تنفيذ قرار شخصي له. كما إن القاضي يجد نفسه أحيانًا مضطراً إلى عزل نفسه عندما يطلب منه السلطان الموافقة على أمر يتعارض مع مصلحة الشعب، ويرى فيه

استغلاله لمكانته ووضعه الاجتماعي.

لقد كان القضاء دائمًا هو ضمير الأمة، ومن هنا كانت الرابطة الوثيقة بين القضاة والشعب، فقد كانوا بالنسبة لهم ضمير الأمة ولسانها. لقد كان القضاء دائمًا وأبدًا مسئولية شاقة لارتباطها بالسلطة فلا قيمة لرأي دون تنفيذ. لقد اجتهد القضاة دائمًا لنصرة الحق ولكن هذا الاجتهاد نادرًا ما كلل بالنجاح، ولذا كانت فرصة الظلم في ظل هيمنة الأجانب المسلمين كبيرة. وقد يكون التعميم هنا جائرًا إذ لابد من التنويه بأن بعض الروابط الطيبة نشأت بين بعض هؤلاء الحكام والعامة، ولكن ذلك الوضع سرعان ما يتلاشى مع نهاية حكم ذلك السلطان وتلاعب القائمين على السلطان بما كانت توفره لهم من امتيازات وصلاحيات.

ويظهر التلازم منطقيًا بين العلاقة المباشرة بين الحاكم والمحكوم وبين توفر مبدأ العدالة فكلما كان الحاكم متواجدًا دون حجاب كانت صلة شعبه به أوثق، ولكن تلك الأستار بدأت تنسدل، والأسوار ترتفع حتى وصل واقع الأمر إلى إقامة الحكام في قلعة ذات أسوار عالية وبوابات حديدية يستعصي دخولها دون قوة. وقلت لقاءات الحاكم بالشعب، وحددت في أيام الرخاء في مواعيد محددة كان الاستمرار في حفظها نادرًا. وأصبح التعبير في المناداة بالحرية والأمان رمزيًا، وأصبح جل هم العامي الحصول على قوت يومه وفرش ليله، وضاع القول الحق المنادي بمباديء عصر الخلافة الراشدة. وبات التسلط سيفًا مسلّطاً على رقاب الناس، وخفتت مصابيح العلم واقتصر على شئون الدين.

ومع انحسار مبدأ العدالة تلاشت هيمنة الملك. ويظهر ثالوث القوة والبذل والعدالة حتمي التلازم مع تراجع مظلة الحرية. لقد كتب أرسطو طاليس إلى الإسكندر: «إن الرعية إذا قدرت على أن تقول قدرت على أن تفعل». لقد افتقد العالم العربي حرية القول والفعل تدريجيًا حتى اختفت وراء قضبان سجون العثمانيين. لعل من أصعب الأمور التي عانت منها الأمة العربية إن لم تكن الإسلامية هي فقدان العدالة، فنادرة تلك الفترات التي تمتع بها الفرد بالعدالة.

قال الوليد بن عبد الملك لأبيه: «يا أبت ما السياسة؟ قال: هيبة الخاصة مع صدق مودتها، واقتياد قلوب العامة بالإنصاف لها، واحتمال هفوات الصنائع». وقال بعض الحكماء: أسوس الناس لرعيته، من قاد أبدانها بقلوبها، وقلوبها بخواطرها، وخواطرها بأسبابها من الرغبة والرهبة.

ومع تراجع مبدأ العدالة زاد ارتفاع الحواجز بين الحاكم والمحكومين، واتسعت فجوة القطيعة بين ضمير الأمة وسيافها. ويظهر التلازم ضروريًا بين الحرية والعدالة حيث تبدو الحرية على الرغم من أهميتها الأساسية بل الحياتية لا قيمة لها مع انتفاء مبدأ العدالة. بل تظهر الحرية أرضًا خصبة للظلم إذا لم يكن هناك من يتصدى لتطبيق مبدأ العدالة. ولذا يكون من السهل كثيرًا سيادة الاضطهاد في زمن الحرية مع غياب نصراء الحق، بل تصبح عديمة الجدوى لمن يقاسون الظلم دون هوادة على أيدي الجبابرة لأن الأقوى لايزال بالأضعف الذي لا ينفعه دليله في ظل هيمنة الظلم وتراجع العدالة.

قال بعض الحكماء: «على الملوك أن لا يتركوا محسنا ولا مسيئا ما دون جزاء، فإنهم إذا تركوا ذلك تهاون المحسن، واجترأ المسيء، وفسد الأمر، وبطل العمل»، وقال عمرو بن العاص: «لا سلطان إلا بالرجال، ولا رجال إلا بمال، ولا مال إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل».

وقد ارتبط انتفاء العدل ارتباطًا وثيقًا مع انتشار الجهل إبان الحكم العثماني حيث عانت البلاد العربية من ردة حضارية شملت جميع الميادين. وغاب الإمام العادل عن كرسي الحكم في البلاد العربية. فعندما كتب عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - لما ولي الخلافة إلى الحسن بن أبي الحسن البصري أن يكتب إليه بصفة الإمام العادل، فكتب إليه الحسن رحمه الله: «الإمام العدل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده، يسمع كلام الله، ويسمعهم، وينظر إلى الله ويريهم، وينقاد إلى الله ويقودهم».

لقد افتقد العالم العربي هذه المظلة المثالية وأضحى الفرد ضائعًا في غياهب الجهل. وعلى الرغم من المجد العسكري الذي حققته الدولة العثمانية في الغرب، فإن دورها في انحسار المد الثقافي العربي واضح كبير. وبدأت مشاكل البلاد العربية تكبر بين الفقر والجهل والظلم. ومن هنا جاءت الهجمة الفكرية على العقول العربية حيث اختفت اللغة العربية وتلاشي الفكر الإسلامي في كثير من البلاد العربية لتهيمن اللغات الغربية على كثير من الألسنة العربية وتفاقم الوضع بالسيطرة الأجنبية التي شملت البلاد العربية. ومن هنا انطلقت المحاولات للتخلص من السيطرة الأجنبية، والسعي لتحقيق الوحدة العربية بعد أن شملت التجزئة والخضوع الشامل للاحتلال الأجنبي الغربي كافة أنحاء الوطن العربي. ومع أن الأستقلال من السيطرة الأجنبية تم لجميع الشعوب العربية ولكن لكل دولة على حدة، أي إن الاستقلال والحرية التي حصل عليها العرب جلبت معها التجزئة، وغاب إطار الوحدة السياسية التي عاشها العرب على اختلاف أنماطها منذ الفتوحات الكبرى على مرّ القرون، لتبدأ مرحلة التجزئة وبالتالي جهود القوميين العرب في سبيل المناداة بالوحدة العربية. ولكن هذه الدعوة كثيرًا ما ارتطمت بعوائق الجهل والتزمت وعدم الرغبة في التغيير. ولعل أنجح دعوة للوحدة العربية تلك التي دعا إليها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر حيث حققت خطوات تنفيذية أهمها ما يتعلق بالوحدة مع سوريا، ومع فشل تلك المحاولة فإن تلك الدعوة الوحدوية انتشرت في جميع أنحاء الوطن العربي وبين غالبية شعوبه، ولكنها ارتطمت في نهاية الأمر بهزيمة حزيران عام ١٩٦٧م، حيث نسفت تلك الهزيمة العسكرية قواعد الثقة بجدوى الدعوة للوحدة العربية وآثارها الإيجابية على الوطن العربي. بل بدأ الإنسان العربي يتفكر في الأطر التي قامت عليها تلك الدعوة مع الإحساس العام بضرورة العودة إلى الفكر الإسلامي. وبدأت مناهج الفكر الإسلامي تفرض نفسها على فكر الإنسان العربي. وعلى الرغم من تعدد هذه الدعوات الإسلامية، فإن الاختلاف في الأسلوب بينها كان واضحًا. ومع مرور الوقت أصبحت عند البعض فكرًا راسخًا لكي تأخذ شكل التنظيمات السياسية ذات الأهداف المحددة. ولكن فكرة القومية العربية استمرت

متوقدة ولها صدى إيجابيّ في نفوس الكثيرين، بل زادت عمقًا مع اشتعال الحرب العراقية ـ الإيرانية. وبدأ دعاة الوحدة العربية ينادون بأن قوة العرب تكمن في التكامل الاقتصادي، وأن هذا لا يتأتى إلا من خلال الوحدة السياسية والعسكرية.

وتظهر هنا فئة ثالثة بين الشعوب العربية وهي تلك التي لا تنتمي إلى أي تنظيم ديني أو حزب وحدوي، بل تدعو إلى تطبيق مبادىء الشريعة الإسلامية مع ما تهيئه من تسامح وانفتاح يتيح لها استيعاب جميع الذين لا ينتمون لأي جماعة. إن أصحاب هذا الرأي يعتقدون أن حرية الفكر عند الإنسان العربي أمر مفروغ منه، ويجب عدم الاعتداء عليه، أو إلغائه بل تأكيده بالمبادىء التي يقوم عليها الإسلام.

ثم وقع الزلزال الفكري الكبير مع العدوان العراقي على الكويت الذي أكد فشل التيار القومي العربي، وكشف عدم وضوح أهداف الداعين إليه، وأظهر سلطة الزعامة القومية في إطار المنفعة الشخصية. لقد أثبت العدوان العراقي على الكويت عدم واقعية الشعارات التي رفعها دعاة الوحدة العربية. وظهر التفكك واضحًا في الفكر العربي، بل إنه حتى بعض دعاة الوحدة القومية العربية أصابهم نوع من الحيرة أو الانتكاسة الفكرية. وبرز الشرخ الفكري واضحًا بين شعوب الخليج العربية والشعوب العربية الأخرى. وعلى الرغم من التلاحم الأخوي الذي ظهر واضحًا لدى شعوب دول التحالف العربية نحو الكويت، فإن التيار الفكري العام في الخليج بات أبعد ما يكون عن الدعوة إلى الوحدة العربية، وبدأت التوجهات إلى وحدة إقليمية خليجية تظهر واضحة بين شعوب الخليج العربي.

ومن ثم نصل إلى جوهر المشكلة في الوطن العربي وهي مسألة السلطة.. ماهيتها وما يجب أن تكون. يتضح من التاريخ الإسلامي العربي إن الاستقرار الشامل في مجتمع الوطن العربي ما هو إلا نتيجة طبيعية للعلاقة بين الفكر والسلطة، فعندما كان الفكر منسجمًا مع ما جاء في القرآن الكريم، وكانت السلطة تقوم على تلك المبادىء الأزلية كانت الأوضاع مستقرة إلى أقصى درجات الاستقرار الذي يعبر عنه القول: «يا عمر عدلت فأمنت فنمت». ولكن الانسجام لم يستمر

طويلاً، وتغير بطغيان المادة التي وفرتها الفتوحات الإسلامية. وارتفعت أسوار قصور الحكام، وتواضعت دور الفقهاء والعلماء والقضاة. ويجب الإشارة هنا إلى أن التعميم في هذا الوضع ليس جائزًا، ولكن هناك من الحكام من حاول اجتياز تلك الأسوار، والتقرب إلى أولئك المفكرين الذين نادوا بضرورة أن يتبع الحاكم مبادىء العدل والمساواة والإحسان، ولكنهم كانوا قلة ندرت مع مرور القرون. ومن ثم كان الوضع عبارة عن سلاطين ينعمون بكل شيء، وقلة مفكرة معدومة الحيلة، وغالبية جاهلة يشغلها قوت يومها أكثر من أي أمر آخر. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية اشتدت الحماسة العربية لنشر التعليم بين الشعوب العربية في الوقت الذي رسخت فيه دعائم الديمقراطية في الغرب الأوروبي، وتجلى التكامل الفكري واضحًا في السوق الأوروبية المشتركة التي تبلورت اليوم فيما يعرف بالاتحاد الأوروبي. بينما اتضحت المشكلة في الوطن العربي بأنها أزمة فكر كان للسلطة دور واضح في تفاقمها.

وحيث إن القرآن الكريم كان هو الدستور الذي قامت عليه الخلافة الراشدة، فكذلك يفترض أن يكون المفكرون العرب هم الذين يضعون أسس نظام الحكم في الوطن العربي، ولكن الوقائع التاريخية في الوطن العربي أثبتت عكس ذلك تمامًا، لقد انحرفت السلطة فيه عن مواد الدستور الرباني، وانغمست في ملذات الدنيا، ثم استخدمت دعاة الفكر لدعم شرعيتها الموهومة. وقد يتقبل المواطن العربي انحراف السلطة لأمر أو لآخر، ولكن من الصعب عليه كثيرًا أن يتقبل مساندة المفكرين للباطل، فمن المستحيل أن نقبل القول بأن المفكر لا يرى الحقيقة، أو أنه يجهلها إذ إن علمه يجعله مسئولاً عن رفض هذا الباطل، بل العمل على بتر الفساد. كما أن تجاهله لهذا الباطل، وتأييده له أحيانًا لسبب ما يؤدي إلى طغيان الظلم، وغياب عناصر الحكم المستقر.

من الصعب كثيرًا أن يتقبل العقل العربي مقولة: «إن تطبيق العدالة مطلب مستحيل» لأنها في واقع الأمر حق مكتسب في حياة الإنسان الغربي، وكذلك هو الحال مع المساواة والإحسان. والمشكلة في واقعنا العربي ليست في التشريع ولكن

في التطبيق. ويبقى السؤال الملح دائمًا ما هي الخيارات المطروحة للخروج من هذه الأزمة؟ هل هي في تغيير السلطة؟ أو في تغيير الفكر؟

ولعل من العوامل التي تدعو للتفاؤل في سبيل إيجاد الحل المناسب لهذه الأزمة ما يتوفر في الدين الإسلامي والتجارب التاريخية من معطيات تعد بحق دعائم يمكن الاعتماد عليها في إيجاد مجتمع متكامل فكريا. فالديمقراطية وهي مطلب ملح لكل عربي تظهر واضحة في مبادىء الدين الحنيف، بل كانت عماد الخلافة الراشدة. أما الطبقية القبلية والمادية فيمكن الخروج منها بمبدأ المساواة الذي لا يختلف عليه اثنان. أما العدل وهو أساس الملك فهو مطلب الكبير قبل الصغير، ونحن نطبقه في أسرنا يوميا وبطريقة تلقائية تحقق النتائج المحمودة. وتكلل جميع هذه المبادىء بالنجاح إذا كفلت لها السلطة بدعم العلماء الحرية المطلوبة وهو شرط أساسي للتقدم والرقي. فلا يمكن مصادرة الآراء واستعباد العقول وملك الأفئدة لأن هذا يتنافى مع مبادىء الإسلام وتجارب التاريخ العربي.

وتقع مسئولية الخروج من أزمة الفكر التي يعيشها الوطن العربي اليوم على عاتق العلماء إذ ينبغي عليهم التجرد من الهيمنة الإيديولوجية والتمسك بالنظرة الديكارتية المجردة بعيدًا عن أهواء الطمع والحقد والحسد، ومن ثم وضع مشروع موضوعي يتناسب مع المعطيات الفكرية في المجتمع العربي سواء المنطلقة من الإسلام أو من تجارب التاريخ العربي حتى لا يجد الإنسان العربي تنافرًا بين ما يعتقده، وما ينبغي أن يسلكه.

ولا شك في أنه للدين أهمية كبيرة في سبيل الوصول إلى فكر متناسق بناء، حيث إن الدعوة إلى التمسك بمبادىء الإسلام البسيطة العامة سوف تلقى قبولاً عند شعوب الوطن العربي التي يتفاوت مقياس الوعي بين فئاتها المختلفة تفاوتًا كبيرًا.

وكما يظهر التخوف واضحًا عند الإسلاميين من الفكر العلماني والعلمانيين، كذلك يكتنف الخوف الفكر العلماني تجاه الإسلاميين الحزبيين الذين يأخذون

الإسلام كوجهة نظر أيديولوجية بحتة.

ويعتبر التقارب الإسلامي ـ العلماني أمرًا ضروريًا للخروج من هذه الأزمة، فيؤمن الإسلاميون بأن الديمقراطية هي حصيلة المبادىء التي يدعون لها، ويدرك العلمانيون بأن الإدارة الناجحة هي المتجردة من المنافع الخاصة والمشاعر الشخصية، والداعية إلى الوعي الفكري الهادف لخدمة المصلحة العامة دون غيرها. وربما تقع المسئولية على بعضهم آنذاك للدعوة إلي نشر التعليم بشكل شمولي أكبر، وغرس الوعي التفسيري البناء بين مختلف طبقات الشعب العربي من أجل معالجة ناجعة لجميع المشاكل التي تعترض مسيرة التقدم المطلوب.

الهوامش والمراجع

(١) أبو حامد الغزالي: **التبر المسبوك في نصيحة الملوك**، بيروت: ١٩٨٧م.

(٢) زكي نجيب محمود: **تجديد الفكر العربي**، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٨٣م. **المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري**، الطبعة الثالثة، القاهرة: ١٩٨١م.

(٣) فزانز روزنتال: **علم التاريخ عند المسلمين**، ترجمة صالح أحمد العلي، بغداد: ١٩٦٣م.

(٤) الفضل شلق: **الأمة والدولة**، بيروت: ١٩٩٣م.

(٥) ابن قتيبة الدينوري: **عيون الأخبار**، نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية، ١٩٦٣م.

* * *

التعقيب: ا.د. إسحق عبيد - جامعة الكويت

حضرات السيدات والآنسات والسادة.. أسعد الله أوقاتكم.

أستسمح الأستاذة الدكتورة حياة ناصر الحجي صاحبة هذه الورقة القيمة، وكذا الأستاذ الدكتور رئيس الجلسة في بضع سطور تشي بمضمون الخطاب، كما أنها تلخص مشاعر المرارة لدى أبناء الكويت الشقيق:

«أحس أني خائف

أن شيئا في ضلوعي يرتجف

وأني أصابني الدُوار فلا أُبين

وأني أوشك أن أبكي

وأني سقطت في كمين.

إيهٍ يا زمن الأهوال

لقد جاء الدجال

الدجالون العشرة

المائة فالمائتان

واقترعوا ثم اقتسموا

جوهر عينيه اللؤلؤتين.

آهٍ يا وطني».

(صلاح عبدالصبور)

من منظور تاريخي تؤكد الأستاذة الباحثة بأنه لم تكن ثمة أزمة بين الفكر والتطبيق في العصور الإسلامية الباكرة، لأن كلا من الراعي والرعية كانا يحتكمان

إلى كتاب الله. وتحت مظلة الشورى لم يكن ولاة الأمر ينالون الكرامة من الناس كرهًا ولا قسرًا. والحق أن الفقهاء قد اضطلعوا يومها بواجبهم من وحي ضمير لا يخشى في الحق لومة لائم. على أنه باتساع رقعة الدولة وطغيان المادة، فسدت أداة الحكم، واضطر الفقهاء أمام هذا التحول المؤسف الى أن يعزفوا عن مجلس الحكم إبراءً لذمتهم وتطهيرًا لسريرتهم، وأحيانًا خوفًا على أعناقهم.

ثم توضح الباحثة أن هذه المرحلة قد تزامنت مع الهجمة الشرسة للصليبيين من الغرب وللتتار من الشرق، ولكن جرعة من دم فتى من أعراق غير عربية ولكنها كانت تدين بالإسلام عقيدة قد أنقذت الأمة من هذا العدوان المدمر. على أن هؤلاء السادة الجدد من أمراء وسلاطين بعد أن حصلوا على الشرعية والشعبية استبدوا بالناس، ولكن القضاة تصدوا لهم وبرز هؤلاء الشرفاء وقتها كضمير للأمة يدافعون دون هوادة عن قضايا الحق وعن حقوق أبناء الشعب المحكوم، المسلم منهم والذمي على حد سواء!

وقد نتج عن هذا المناخ المتوتر أن ضاعت العلاقة المباشرة بين الحاكم والمحكومين، وانتهى الأمر ـ على حد تعبير الأستاذة المحاضرة ـ إلى إقامة الحاكم في قلعة وراء الأسرار العالية التي لا يدخلها إلا المقربون وحملة المباخر.

وفي تحليل موضوعي ـ تعرف الباحثة مصادره الأصلية ـ ندرك السبب وراء انكفاء الإنسان الفرد في الحقبة المملوكية فالعثمانية تباعًا على نفسه بعد أن ضاعت حرية القول وبعد أن «تسلط سيف السلطان على رقاب العباد».

ونضيف إلى هذه الجزئية أن تلك الفترة ـ رغم إيجابياتها في الذود عن الأوطان ـ مسؤولة أيضًا عن تعطيل الجرأة الفكرية وعن طمس معالم المسعى التجريبي والفضول العلمي وإرادة التأثير والتغيير، مع أن هذه جميعًا كانت طيلة العصور الوسطى خصالاً عربية فريدة سطعت شمس الله من خلالها على أروقة الجامعات في أوروبا المظلمة بدءاً بسالرفو في إيطاليا ووصولاً لجامعة «أكسفورد» في

بريطانيا.

ونحمد للباحثة موضوعيتها في ذكر محاسن موتانا، وأحيي قلمها النزيه في الوقوف عند الملحمة الرائدة لخالد الذكر الزعيم الراحل جمال عبدالناصر في التصدي للإمبريالية العالمية والصهيونية، وفي لم شمل الأمة العربية ـ حتى تربصت بالرجل وبمشروعه القومي قوى البغي والعدوان فكانت كارثة ١٩٦٧م.

على أنني أود أن أستطرد هنا إلى القول بأن مبادئ عبدالناصر هي التي صنعت ملحمة العبور العظيم في حرب اكتوبر ١٩٧٣، وذلك بشهادة العدو قبل الصديق.

أما الزلزال الذي أصاب العروبة في مقتل فهو دون جدال زلزال العدوان العراقي على الكويت، فهو الذي أصاب الجدار العتيق بالشروخ وبالجروح وبالقروح.

بعد هذا العرض التاريخي تبقى عندي ملاحظتان سريعتان:

الأولى: هي أن المفكرين العرب ـ في أغلبهم ـ لا يشاركون القاعدة الشعبية في الريف والحضر في الشيء الكثير، وقد فاتنا أن ندرك أن بسطاء الناس في تعاملهم اليومي مع طرائق الحياة، وفي مغالبتهم الليل والنهار لهثًا وراء لقمة العيش، وفي طقوس أعيادهم وأفراحهم وأتراحهم وفي لهوهم البريء وفي موالهم الشعبي، إنما هم أيضًا صنائع لثقافة هذه الأمة.

ثانيا: عندما نتكلم عن السلطة أو ولي الأمر، ينبغي أن تتسع الرؤية ـ في وعي وفي يقظة للضمير ـ بحيث لا تقتصر الدائرة على دولاب الحكم والحكومة، فللجامعة ولي للأمر، وللمدرسة كذلك، وللمصنع وللمتجر وللحقل وللمدرسة وللمعمل ـ وفي هذه الجلسة ولي للأمر. ثم أجيبوني إن أردتم: هل نحن ولاة الأمر نسلك في بيوتنا مع زوجاتنا وأولادنا مسلكًا يرضي الله؟ وأيضًا ـ وهذا في صلب قضية الفكر ـ هل تتم العملية التربوية التعليمية في مدارسنا وفي مدرجاتنا وفق النهج الديمقراطي الذي نكوله كثيرًا في الصالونات الفكرية، أم أننا أتباع مساق

أحادي التوجه من مرسل لا يكف عن الثرثرة، عقابي، في أغلب الأحوال، إلى مستقبل مستكين نؤصل في وجدانه مسخ السلبية والانطواء على الذات.

أيضا، لقد برزت بين ظهرانينا على سطح التربة الكونية التي تحتل ركنًا منها مفاهيم جديدة على لسان قلة من الحكماء هنا وهناك تهتم بالإنسان الفرد وبحقه الذي حباه به الله سبحانه وتعالى، ولكنها في نفس الوقت تهتم بعناصر الكون الأخرى في النظرة الربانية البديعة والتي لا يشكل الإنسان فيها إلا واحدًا من المكونات. علينا أن نعي إلى حقيقة خطيرة: هي أن الأرض ومواردها ليست وقفًا لشهوات الإنسان وجشعه ونزواته. على حساب المكونات الطبيعة الأخرى التي جبلها الخالق ليبقى الكون في شيء من التوازن. لقد أفسد الإنسان في جبروته الأرض والبحر والجو، حتى قال أحدهم وبحق: the Globe is sick and man is the disease أخيرا.. إن الشعور بالأزمة علامة صحية، بل هو مدعاة للفعل الإيجابي الغائي المنتج المبدع، علنا نتجاوز بهذا الفعل مرارة الإحباط والشعور بالدونية. فنحن أحفاد صناع الحضارة منذ فجر التاريخ، ولا يليق بنا أن نظل هكذا، نلتقط ما قد يتساقط من فتات من على موائد اللئام!

* * *